ان الصيغة النهائية التي تم التوصل اليها انما كانت صيغة تسوية بين الادارة المصرية والمجلس التشريعي ، فقد حاولت الادارة المصرية بشتى الوسائل ان تبقي على دستور ١٩٦٢ ، ويتضح هذا من خلال مواقف اعضاء المجلس التنفيذي عند مناقشة مشروع الدستور الجديد ، حيث اعتبروا ان التنقيح لا يعني التعديل الجوهري وقلب الدستور وانشاء دستور جديد ، وقد حاول مندوبو الادارة المصرية ان يتخذوا من الظروف الخاصة لقطاع غزة مبررا لعدم اقرار المقترحات الداعية لتعديل الدستور ، لان « التعديل الموجود من حيث مجلس تنفيذي ، ورئيس مجلس تنفيذي .. عزل .. استقالة ، طرح ثقة ، هي حاجة تناسب دولة مستقرة وبرلمانا ورئيس جمهورية ، اما بوضعنا الحاضر فيجب توجيه جميع اهتماماتنا للمعركة التحررية وليس الى هذه التعديلات والتنقيحات » .. الامر الذي دفع مقدمي اقتراح التعديل الى الرد على وجهات النظر هذه بالقول « هذا الشعب لا بد له ان يتطور في حياته الدستورية ، لنا سبعة عشر عاما في هذا الوضع ولا يجوز اطلاقا ان نجمد هنا ، بل يجب ان نحاول التطور في النواحي الدستورية وغير الدستورية ، ولا بد ان يكون هنالك اصلاح اجتماعي لهذا المجتمع الذي نعيش فيه (و) التعديل جرى على المسائل المهمة التي رأى مقدمو التعديل ضرورة تقديمها خاصة لخدمة القضية ولتحرير فلسطين ، اذ ان التعديل الوارد هو من اجل التحرير وليس للابقاء على عدم التحرير .. » .

التعديلات التي أدخلت على النظام الدستوري لقطاع غزة ، كانت تستجيب لكثير من الحقائق السياسية والاجتماعية والادارية في قطاع غزة ، والتي تفاعلت ونضجت طيلة الحقبة الماضية . ويمكن لنا ملاحظة الخلفيات التي كانت تحرك واضعي التعديل المذكور .. فهنالك رفض قاطع للدكتاتورية التي كان يمثلها الحاكم الاداري العام ، ولاعتبار قطاع غزة منطقة عسكرية تدار بموجب قوانين الطوارىء . كما هنالك تأكيد على الكيانية الفلسطينية ، والدور الفلسطيني لقطاع غزة ودعوة صريحة واضحة لكي يحصل القطاع على قدر كبير من الاستقلالية في ادارة شؤونه ، بحيث لا يبقى من الادارة المصرية الا شخص الحاكم الاداري العام ، وهو بدوره مقيد الصلاحيات ومسئول تجاه المجلس التشريعي . وبقدر ما يعكس هذا الموقف نزعة استقلالية ، فانه يعكس حالة من عدم الرضى على ممارسات الادارة المصرية في قطاع غزة ، واستقلال النفوذ والسلطة التي كانت تجري فيه . ومن ناحية ثانية يمكن لنا اعتبار موقف الادارة المصرية في القطاع ، ممثلا بأشخاص المجلس التنفيذي ، تجاه النظام الدستوري الجديد معبرا عن سياسة الحكومة المصرية نفسها تجاه قطاع غزة ، خصوصا وان موضوع مناقشة المشروع قد استغرقت فترة طويلة من